Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human and Social Sciences

مجلة دراسات وأبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية

EISSN: 2253-0363
ISSN : 1112-9751

الآراء النَّحوية المشتركة بين مهدي المخزومي وأحمد عبد الستار الجواري

Grammatical views shared between Mahdi Makhzoumi and Ahmed Abdul Sattar al-Jawari

شريفة شوشة ، charifa choucha 1 حليمة تمزور ، halima Temzour 2

1 جامعة عمار ثليجي الأغواط،كلية الآداب واللغات ، مخبر اللّسانيات التداولية وتحليل الخطاب

PhD student, Ammar Telji University, Aghouat, Faculty of Literature and Languages, Department of Arabic Language and Literature, Laboratory of Pragmatic Linguistics and Discourse Analysis

c.choucha@lagh-univ.dz

2 جامعة عمار ثليجي الأغواط،كلية الآداب واللغات ، مخبر اللّسانيات التداولية وتحليل الخطاب

PhD student, Ammar Telji University, Aghouat, Faculty of Literature and Languages, Department of Arabic Language and Literature, Laboratory of Pragmatic Linguistics and Discourse Analysis

h.temzour@lagh-univ.dz

المؤلف المرسل: شريفة شوشة ،charifa choucha الإيميل: charifach1990@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021-11-06 تاريخ القبول : 2022-03-27

الملخص باللغة العربية:

ظل النحو العربي يعاني من مشاكل عدة منذ أن انحرف عن مساره الأول الذي رسمه له النحاة الأوائل،وفي العصر الحديث حاول مجموعة من الباحثين من أبناء العربية إحياءه وتخليصه من الشوائب التي علقت به؛أمثال إبراهيم مصطفى ومهدي المخزومي وأحمد عبد الستار الجواري وغيرهم،من خلال ما قدموه من آراء نحوية جادة وقيمة،حاولنا في هذه الورقة البحثية أن نجمع بعض هذه الآراء بالتحديد بين مهدي المخزومي وأحمد عبد الستار الجواري من خلال كتابيهما "في النحو العربي نقد وتوجيه و"نحو المعاني".

و نهدف من خلال بحثنا هذا إلى كشف النقاط المشتركة بين مهدي المخزومي و أحمد عبد الستار الجوري في مقارنة بين ما ورد في كتابيهما(في النحو العربي نقد و توجيه و نحو المعاني) لكشف نقاط التشابه بينهما من خلال الاطلاع على العناوين البارزة لديهما ، وذلك بغية تحديد نقاط التجديد المشتركة التي ساهم بها المخزومي و عبد الستار بهدف القضاء على مشاكل النحو العربي وتيسيره للمتلقي .

الكلمات المفتاحية: النحو العربي،الآراء النحوية المشتركة،التجديد.

Abstract:

In the modern era, a group of Arab scholars tried to revive it and rid it of the impurities that were suspended by it, such as Ibrahim Mustafa, Mahdi al-Makhzoumi, Ahmad Abd al-Sattar al-Jawari and others, through In this paper, we have attempted to combine some of these views specifically between Mehdi Makhzoumi and Ahmed Abd al-Sattar al-Jawari through their books "In Arabic Grammar Criticism and Guidance and Towards Meaning".

We aim through this research to reveal the common points between Mahdi Al-Makhzoumi and Ahmed Abdul Sattar Al-Jouri in a comparison between what was mentioned in their books (in Arabic grammar criticism and guidance and towards meanings) to reveal points of similarity between them by reviewing the prominent titles they have, in order to Define the common renewal points that Makhzoumi and Abdel Sattar contributed in order to eliminate Arab grammar problems and facilitate them for the recipient.

Keywords: Arabic grammar, common grammatical views, renewal.

مقدمة :

مهدي المخزومي وأحمد عبد السّتار الجواري؛إن الواو التي تجمع بين الاسمين في الجملة السابقة ليست واو مقارنة تربط بين نقاط الاتفاق ونقاط الاختلاف؛بل هي واو الربط التي تجمع تلك الآراء النحوية المشتركة بين هاذين العلمين اللذان خُط اسمهما مع رواد التجديد.ذلك أن «محاولات تجديد النحو لم تكن على درجة واحدة من الأهمية،بل إن أهمها ثلاث محاولات فقط،وهي:محاولة إبراهيم مصطفى،ومحاولة الجواري،ومحاولة المخزومي،فقد قامت هذه المحاولات على رؤية علمية ناضجة تلائم الفكر اللغويَّ الحديث،وتعتمد على نتائجه،وتعد محاولة إبراهيم مصطفى هي الرائدة،التي فتحت باب التجديد في هذا العصر،فتأثر بها تلميذاه الجواري والمخزومي،وسارا على هديها،فوافقاه في كثير وخالفاه في كثير،ومحاولة إبراهيم مصطفى لم تكن شاملة،بل اقتصرت على معالجة الاسم،وأغفلت الفعل الذي هو أحد ركني الجملة العربية»[1]،وهو ما نجده مستدركا عند المخزومي في كتابه **في النحو العربي نقد وتوجيه**؛وعند الجواري في كتابه **نحو الفعل**.

وخلال قراءتنا لكتابي **في النحو العربي نقد وتوجيه** للمخزومي؛و**نحو المعاني** للجواري وجدنا بعض الآراء النحوية المشتركة لهما؛فقررنا جمعها وعرض أهمها.

1- مفهوم التيسير:

إن كل من المخزومي والجواري يرى بأن تيسير النحو ضرورة لابد منها،إذ يرى المخزومي أن التيسير«ليس اختصارا،ولا حذفا للشروحات والتعليقات ولكنه عرض جديد لموضوعات النحو،ييسر للناشئين أخذها واستيعابها وتمثلها،ولن يكون التيسير وافيا إلا بإتباع خطوتين أساسيتين هما:الخطوة الأولى تتمثل في تخليص الدرس النحوي مما علق فيه من شوائب جرها عليه المنهج الدخيل،والخطوة الثانية تتمثل في تحديد موضوع الدرس اللغوي وتعيين نقطة البدء به (الجملة)»[2].

ويرى الجواري أن «أدنى السبل إلى الصواب في معالجة هذا النحو أن يدرس في صورته الأولى دراسة واعية عميقة لا تغفل عن الغاية ولا تتجاهل أسباب الانحراف عنها،ثم تعرف ما اختلط بها من أمور بعيدة عن طبيعتها»[3].

فكلاهما يذهب إلى أن التيسير يتطلب عودة إلى منبع الدرس النحوي عند النحاة الأوائل كالخليل والفراء،ذلك أنه درس قام على أساس منهج علمي استند على استقراء كلام العرب في أساليبهم ومحادثاتهم ومخاطباتهم،إذن فهو قام على أساس متين من فقه اللغة،بعيدا عن المنهج الفلسفي الذي اتبعه النحاة بعدهما.

2- الجملة:

تعريف الجملة عند المخزومي:«الجملة هي الصورة اللفظية الصغرى للكلام المفيد في أية لغة من اللغات،وهي المركب الذي يبين المتكلم به أن الصورة الذهنية كانت قد تألفت أجزاءها في ذهنه ثم هي الوسيلة التي تنقل ما جال في ذهن المتكلم إلى ذهن السامع»[4].

تعريف الجملة عند الجواري:«والجملة كما – نعرف – ألفاظ مركبة تعبر عن فكرة وتفصح عن معنى»[5].

رغم الاختلاف الذي نلاحظه بين هاذين التعريفين من حيث الطول والقصر،ومن حيث التعميم والتركيز،إلا أن كلاهما يتفق في إطلاق مصطلح الجملة على تمام الفكرة وإيصالها للمتلقي،وتحقق الفائدة.

واعتبرت الكلمة موضوعا للدرس النحوي القديم،إلى أن جاء إبراهيم مصطفى وتلميذاه وجعلوا الجملة موضوعا له،فإن صرح مهدي المخزومي قائلا بأن موضوع الدرس النحوي «هو الجملة وتدرس الجملة فيه من حيث نوعها،ومن حيث ما يطرأ لأركانها من تقديم وتأخير،أو ذكر وحذف،أو

إضمار وإظهار،ومن حيث ما يطرأ عليها – أي الجملة- من استفهام أو نفي،أو توكيد»[6].فقد كان موضوع الدرس النحوي هو الجملة عند الجواري ضمنيا في كتابه نحو المعاني بدليل تناوله للظواهر التي تطرأ على الجملة من استفهام ونفي،وحذف وذكر،ومن تقديم وتأخير ...

وقد انتقد كلاهما تحديد الجملة عند النحاة اسمية ما بدأت باسم،وفعلية ما بدأت بفعل،وقدما لنا تفسيرا لتحديد الجملة اسمية كانت أو فعلية،فيقول الجواري:«تنقسم الجملة العربية باعتبارات متعددة،فهي تنقسم باعتبار الإسناد فيها واعتبار طبيعة المسند إلى جملة اسمية وهي التي يكون المسند فيها اسما لا يشتمل معناه على زمن معين،وجملة فعلية وهي التي يكون المسند فيها فعلا يدل معناه على زمن معين»[7].

ووافقه المخزومي في هذا التفسير عند تحديد طبيعة الجملة،ويضيف عليه أن«الجملة الفعلية هي الجملة التي يدل فيها المسند على التجدد...أما الجملة الاسمية فهي التي يدل فيها المسند على الدوام والثبوت»[8].

أقسام الجملة:

«للزمخشري في أقسام الجملة مذهب يحسن الوقوف عنده.ذلك أنه يقسمها إلى أربعة أقسام:جملة اسمية،وجملة فعلية،وجملة شرطية،وجملة ظرفية»[9]،وتبنى هذا المذهب المخزومي والجواري،وأفاضا في شرح الجملة الشرطية،إذ يريان أن اعتبار النحاة جملة الشرط جملتان الأولى جملة الشرط والثانية جملة جواب الشرط رأي فيه ما يناقض تعريف الجملة أصلا،وقال المخزومي بصريح العبارة «أن جملة الشرط ليست جملتين إلا بالنظر العقلي المنطقي،أما بالنظر اللغوي فجملتا الشرط جملة واحدة،وتعبير لا يقبل الانشطار،لأن الجزئين المعقولين فيها إنما يعبران عن فكرة واحدة لأنك إذا اقتصرت على واحدة منهما أخللت بالإفصاح عما يجول في ذهنك،وقصرت عن نقل ما يجول في ذهن السامع»[10].

ويؤكد الجواري ذلك فيقول:«والحق أن تفرد بالذكر،وأن يتأمل في طبيعتها وفي دلالتها وفي حكمها الذي له أثره إعراب طرفيها:فعل الشرط وجواب الشرط»[11].

3- الإعراب:

يرى المخزومي أن« الإعراب هو بيان ما للكلمة أو الجملة من وظيفة لغوية أو من قيمة نحوية،ككونها مسندا إليه أو مضاف إليه أو فاعلا أو مفعولا،أو حالا،أو غير ذلك من الوظائف التي تؤديها الكلمات في ثنايا الجمل»[12]،وكما هو معلوم أن للإعراب علامات أساسية تدل عليه،وهي ثلاث(الضمة،الكسرة،الفتحة)، فسرها المخزومي على أن الضمة علم الإسناد والكسرة علم الإضافة،والفتحة علم لما ليس بإسناد ولا إضافة،بالإضافة إلى اعتباره أن الإعراب يقتصر على الأسماء وحدها،فهو يرى أن «المعاني الإعرابية أو القيم النحوية المدلول عليها بالضمة أو الكسرة إنما تكون في الأسماء وحدها.أما الأفعال فلا تؤدي أحد هذه الوظائف،ولا تعبر عن معنى من المعاني المعروفة...أعني أن الكلمات التي تتغير أواخرها بتغير القيم النحوية هي الاسماء لا الأفعال ولا الأدوات»[13].

والجواري يعرّف الإعراب مشيرا إلى أهميته فيقول:«الإعراب إذن قرين النظم وسليل التركيب،بل هو دليله الأظهر في الألفاظ المفردة،ولا سيما الاسماء وما يضارعها من الأفعال.والإعراب – كما هو معروف- معناه اللغوي هو الإبانة والإفصاح،وهو في الاصطلاح النحوي إبانة موقع اللفظ من التركيب والنظم.ولعل من أجلّ فوائده وأعظم مزاياه أنه يفسح لمنشئ الكلام في حرية الاستزادة من المعاني - معاني النحو- في تقديم أو تأخير»[14].

وتجدر الإشارة هنا إلى أنهما إن اتفقا في كون الإعراب هاما من حيث بيان معاني الألفاظ ووظائفها ومواقعها في التركيب؛وفي كون علاماته الدالة عليه (الضمة والكسرة والفتحة)ذات معاني؛وفي كون الإعراب جزءً من النحو وليس النحو كله كما فهم بعض الباحثين؛واهتمام النحاة الأوائل

بالإعراب هو الذي ساهم في هذا الفهم الخاطئ له،إلا أنهما يختلفان بإدراج الجواري الفعل المضارع مع المعربات.

3-1**الرفع:** يرى المخزومي أن الضمة علم إسناد وهذا يعني أنها ليست أثر لعامل لفظي أو معنوي؛إنما هي مظهر من مظاهر العربية في توزيع الوظائف اللغوية؛أو القيم النحوية،وهي تدل على تحقق النسبة بين المسند والمسند إليه،وليس في العربية من علم للإسناد غير الضمة أو الواو في الأسماء الخمسة أو الواو في جمع المذكر السالم[15]،وبذلك يعتبر الضمة الحركة الوحيدة للإسناد؛أما الواو فهي عبارة عن امتداد للضمة لا غير؛في حين لم يذكر الألف علامة رفع المثنى.

ويرى الجواري أن الضمة الحركة الأصلية للرفع وكذا الواو والألف وثبوت النون هي علم الإسناد،و«الرفع إذن معناه المرتبة الرفيعة في الإعراب،وذلك حين يقع اللفظ موقع العمدة في الكلام،على أن يتجرد اللفظ اسمًا كان أو فعلا معربًا لذلك الموقع»[16].

و قسم المخزومي المرفوعات إلى مرفوعات بالأصالة وهما موضوعان:الأولهو«الفاعل في الجملة الفعلية،ويشمل الفاعل الذي يفعل الفعل ويحدثه،والفاعل الذي يقوم بالفعل،ويتسلمه من الفاعل الحقيقي»[17] بمعنى الفعل المبني للمعلوم والمبني للمجهول على حد سواء،أما الموضوع الثاني فهو المبتدأ وهو المسند إليه،نحو خالد أخوك،ومحمد في البيت،وقد فرّق المخزومي بين المبتدأ والفاعل،فالمبتدأ يتصف بالمسند اتصافا ثابتا،ولا يتحقق هذا إلا إذا كان المسند اسما جامدا،أو وصفا دالا على الدوام،وأن الفاعل – وهو المسند إليه أيضا– إنما يتصف بالمسند اتصافا متجددا،ولا يتحقق هذا إلا بكون المسند فعلا،أو وصفا دالا على التجدد،وأضاف المخزومي موضوعات أخرى مما اعتبره النحاة من توابع،كالمنسوق والبدل والتوكيد فليس تابعا،ولم يرتفع حين يجاء به مرتفعا لأنه تابع،بل لأنه مسند إليه.ثم تطرق المخزومي للنوع الثاني من المرفوعات وهي المرفوعات تبعا،وهي:خبر المبتدأ،خبرإن،النعت،عطف البيان[18].

3-2الخفض:

الخفض عند الجواري هو حالة يراد بها مقابلة حالة الرفع.فكأن الاسم-والخفض لا يكون إلا في الأسماء- يقع في أدنى مرتبة من الإعراب،لأنه ليس بعمدة في الكلام،وهو ليس في موقع الإسناد فيستحق الرفع،وليس في المرتبة الوسطى فيستحق النصب[19].وهو عند المخزومي «علم الإضافة،والكسرة تدل على أن ما لحقته مضاف إليه أو تابع للمضاف إليه،وهو مبدأ لغوي صحيح مسند إلى استقراء المخفوضات في العربية،فحيث وجد الارتباط بين كلمتين،أعني الارتباط الذي يتمثل بنسبة لا تعبر عن فكرة تامة وجد الخفض»[20].

والحركات ليست آثارا لعوامل،إنما هي أعلام لغوية لوظائف لغوية،أو معان إعرابية،أو قيم نحوية تؤديها الكلمة في ثنايا الجملة،والجملة أحيانا في ثنايا الكلام[21]،ومن المعاني التي يؤديها الخفض المفعولية بالواسطة أو بالأداة،أو المفعولية غير المباشرة- بعبارة أخرى-أو المفعولية المقيدة بحرف من حروف المعاني التي يقال لها حروف الخفض أو الجر أو الإضافة[22].

3-3النصب:

أما النصب (عند الجواري)ففي معناه اللغوي معنى التوسط بين طرفين،طرفي الرفع والخفض... وقد يصح أن يقال إنه أوسع معاني الإعراب مجالا،وأكثرها اشتمالا على معانٍ فرعية[23] ، ويرى المخزومي في الفتحة أنها ليست علما لشيء خاص ، ولكنها علم كون الكلمة الخارجة عن نطاق الإسناد أو الإضافة،ويندرج في هذا موضوعات كثيرة ، كالحال ، والتميز ، والمفاعيل ، وغيرها.والفتحة هي الحركة الخفيفة المستحبة التي يهرع إليها العربي ما وجد إلى الخفة سبيلا.[24]

"إن المنصوبات في واقعها اللغوي جيء بها لتؤدي وظائف لغوية خاصة،كبيان هيئة الفاعل أو المفعول،وكشف إبهام وغموض يكتنف جزءا من أجزاء الجملة،أو اتصاف المسند إليه بالمسند،وتأكيد قيام الفاعل بالفعل،أو إحداثه إياه،وتعليل قيامه به إلى غير ذلك من الوظائف التي تؤديها المنصوبات من حال وتمييز،ومفعول مطلق،والمفعول لأجله ، وغيرها.[25]

إن المخزومي والجواري يتفقان في أن النصب ليس علم المفعولية كما يرى النحاة القدامى،ذلك أن للنصب معاني واسعة ومتعددة.

4- الأساليب :

يعتقد المخزومي أن الجملة خاضعة لمناسبات القول،والعلاقة بين المتكلم والمخاطب،ولا يتم التفاهم في أية لغة إلا إذا روعيت تلك المناسبات،وأخذت العلاقة بين أصحابها بنظر الاعتبار.[26]ويوافقه الجواري في أن معاني النحو وأصوله مع كونها تقوم على أسس عقلية ومنطقية،فإنها تراعي الجوانب الفنية والأحوال النفسية لدى من ينشئ الكلام،وتعتد بتقدير المنشئ لحال من يتلقى عنه ويأخذ منه.وهذا ما يعرف عند البلاغيين بمراعاة مقتضى الحال[27].وينطبق هذا على الأساليب فهي تستخدم على النحو الذي يتفق مع ما تتطلبه مراعاة مناسبات القول وحال المخاطب فيها فلا توكيد دون أن تشعر حال المخاطب بحاجتها إلى التوكيد ولا نفي دون أن يلاحظ ما في نفس المخاطب من أحاسيس ساورته خطأ،ومما اقتضى المتكلم أن يسعى لإزالة ما علق في ذهنه بأسلوب النفي وبإحدى طرائقه المتنوعة في الاستعمال.[28]

ومن أمثلة بعض الأساليب التي ذكرها كل من المخزومي والجواري في كتابيهما في النحو العربي نقد وتوجيه وفي نحو المعاني؛ما يلي:

1-4 أسلوب النفي:

وهو أسلوب نقص وإنكار، يستخدم لدفع ما يتردد في ذهن المخاطب،فينبغي إرسال النفي مطابقا لما يلاحظه المتكلم من أحاسيس ساورت ذهن المتكلم خطأ مما اقتضاه أن يسعى لإزالة ذلك بأسلوب النفي، وبإحدى طرائقه المتنوعة الاستعمال[29]، «وقد كان يكون من المفيد المجدي في دراسة التراكيب والأساليب لو جمعت أدوات النفي ،ودرست معانيها ،ما أختلف منها وما اتفق ،في صعيد واحد ،إذن لفقه الدارس معنى النفي بكل أداة ولتبين موضعه من الاستعمال.»[30]،ويؤدى هذا الأسلوب بأدوات جعلها المخزومي على طائفتين هما:

أ)الأدوات المفردة وهي:ما،لا،إن،هل.

ب)الأدوات المركبة وهي :لم لما،لن،ليس،لات.[31]

2-4 أسلوب الاستفهام:

هو أسلوب لغوي أساسه طلب الفهم ،ويؤدى ب:

1-الأدوات الأصلية وهي :الهمزة وهل.

2-الكنايات وهي :ما،ومن ،أي،متى ،أنى،كم،كيف،أين،أيان.[32]

كما أشار المخزومي بأن الاستفهام يتم بطرقتين وهما: الأدوات ؛والتقديم والتأخير وذلك باستخدام الكنايات. ويرى الجواري« أن الاستفهام قد يخرج عن معناه في طلب الفهم إلى معان مجاورة له يوحي بها سياق الكلام ،وتفعل القدرة على التعبير والتفنن فيه فعلها ،كالإنكار والاستنكار والتقرير والتعجب.»[33]

3-4 أسلوب الجواب:

وهو أسلوب مرتبط ارتباطا وثيقا بأسلوب الاستفهام، حتى كأنهما من واد واحد على حد تعبير المخزومي ،ويؤدى هذا الأسلوب بأدوات ،هي: نعم، بلى،أجل،جير،إن،إي،لا،وقد

أشار المخزومي إلى معاني هذه الأدوات ومناسبات استخدامها.[34]

5-4 أسلوب الشرط:

هو أسلوب لغوي ينبني على جزئين،الأول منزل منزلة السبب ، والثاني منزل منزلة المسبب، يتحقق الثاني إذا تحقق الأول وينعدم الثاني إذا انعدم الأول، لأن وجود الثاني معلق على وجود الأول.[35]

وأدوات الشرط قسمان:

1-الأدوات التي تفيد الشرط أصالة،وهي :إن،إذا،لو.

2-الكنايات ،وهي :ما،من،أي،أين،متى،أيان ،كيف،أنى،حيثما.[36]

والجواري عند حديثه عن أدوات الشرط كان يذكر معانيها وارتباط استعمالها بمعنى معين،مثل(إذا) تستعمل حين يكون الفعل بعدها محتمل الوقوع أو مرجّح الوقوع؛وتعليقه رهن بأن يحين وقته نحو قوله تعالى ﴿إذا جاء نصر الله والفتح ۞ورأيت النّاس يدخلون في دين الله أفواجا ۞فسبح بحمد ربك واستغفره﴾ (سورة النصر)[37]

6-4 أسلوب النداء:

النداء هو تنبيه المنادى ،وحمله على الالتفات،وقد اعتبر المخزومي هذا الأسلوب قائم على شيئين أداة نداء ومنادى ومنهما ينشأ مركب لفظي ليس فيه معنى فعل مقدر ،وليس فيه إسناد ،ولا يصح عده جملة فعلية ،ولا اعتباره جملة فليس مثل هذا التركيب صالحا للإسناد(يا رجل) . أما حركة المناديات، فقد فسّرها المخزومي وفق مذهب الخليل ،ذلك أنهم نصبوا المضاف نحو: يا عبد الله ،و يا أخانا ، والنكرة حين قالوا: يا رجلا صالحا، لأن الفتحة أخف الحركات.[38]

وقد يكون أقرب إلى طبيعة النداء حسب رأي الجواري أن يؤول بفعل طلب.فيكون قول القائل(يا زيد):تعال ،أو أقبل أو أجبني ونحو ذلك،لا أن يؤول بفعل ناب عنه حرف النداء يقدر :أدعو ،أو أنادي كما ذهب النحاة.[39]

ويرى الجواري أن أسلوب النداء أسلوب إنشائي وليس أسلوب خبري عكس ما قال به النحاة ويرى «أن استدلال النحاة على كون النداء خبرا بنصب المنادى لفظا أو محلا ،فيه قلب لمنطق النحو الذي يجعل علامة الإعراب أثرا من آثار المعنى ودليلا عليه.»[40]

ما يتفق فيه المخزومي والجواري في أسلوب النداء هو أن نصب المنادى ما هو إلا إيثارا للفتحة؛لأنها الحركة الخفيفة المستحبة التي يلجأ إليها اللسان العربي.

وفي تناول الجواري للأساليب ميز بين الخبرية منها والإنشائية،كما كان يركز على ذكر معاني الأدوات في كل أسلوب مع تقديم الأمثلة وشرحها.

خاتمة:

الآراء النحوية لكل من مهدي المخزومي وأحمد عبد الستار الجواري من الآراء القيمة في مسار البحث النحوي الحديث،منها ما يتطابق ويتقاطع مع بعضه البعض؛ وقد تحدثنا عن بعضها من خلال كتابيهما :"في النحو العربي نقد وتوجيه" و"نحو المعاني" ،مثل مفهومهما للتيسير ؛وتعريفهما للجملة وبيان موقعها في الدرس النحوي وكذا تحديدهما لأقسامها،ومفهوم الإعراب ودلالات علاماته الرفع والنصب والخفض،وتحدثهما عن الأساليب وضرورة الاهتمام بها بحيث تستخدم على النحو الذي يتفق مع ما تتطلبه مراعاة مناسبات القول وحال المخاطب.ومنها - الآراء- ما يختلف ويتعارض مع بعضه البعض يصلح أن يكون بحثا خاصا.

قائمة المراجع :

- إبراهيم أحمد سلام الشيخ عبد،جهود الجواري النحوية بين الأصالة والتجديد،مجلة جامعة المدينة العالمية (مجمع)،العدد الخامس عشر يناير2016.
- مهدي المخزومي،في النحو العربي نقد وتوجيه،دار الرائد العربي،بيروت،لبنان،ط1986،2م.
- أحمد عبد الستار الجواري،نحو التيسير دراسة ونقد منهجي،مطبوعات المجمع العلمي العراقي،ط1984،2م.
- أحمد عبد الستار الجواري،نحو المعاني،مطبعة المجمع العلمي العراقي،طبعة جديدة،2006م.

. الهوامش:

[1]إبراهيم أحمد سلام الشيخ عبد،جهود الجواري النحوية بين الأصالة والتجديد،مجلة جامعة المدينة العالمية (مجمع)،العدد الخامس عشر يناير2016،ص406.

[2]مهدي المخزومي،في النحو العربي نقد وتوجيه،دار الرائد العربي،بيروت،لبنان،ط1986،2،ص15-16.

[3]أحمد عبد الستار الجواري، نحو التيسير دراسة ونقد منهجي،مطبوعات المجمع العلمي العراقي،ط1984،2،ص11.

[4]في النحو العربي نقد وتوجيه،ص31.

[5]نحو التيسير،ص123.

[6]في النحو العربي نقد وتوجيه،ص28.

[7]أحمد عبد الستار الجواري،نحو المعاني،مطبعة المجمع العلمي العراقي،طبعة جديدة،2006،ص106.

[8]في النحو العربي نقد وتوجيه،ص43.

[9]نحو المعاني،ص108.

[10]في النحو العربي نقد وتوجيه،ص57-58.

[11]نحو المعاني،ص115.

[12]في النحو العربي نقد وتوجيه،ص67.

[13]نفس المرجع،ص68-69.

[14]نحو المعاني،ص34-35.

[15]ينظر:في النحو العربي،ص70.

[16]نحو المعاني،ص38.

[17]في النحو العربي،ص72.

[18]ينظر:نفس المرجع،ص73-74.

[19]ينظر:نحو المعاني،ص40.

[20]في النحو العربي،ص76.

[21]ينظر :نفس المرجع،ص77.

[22]ينظر:نحو المعاني،ص41.

[23]نحو المعاني،ص43.

[24]في النحو العربي،ص81.

[25]في النحو العربي،ص98،99.

[26]نفس المرجع،ص225.

[27]نحو المعاني،ص32.

[28]في النحو العربي،ص228،229.

[29]نفس المرجع،ص246.

[30]نحو المعاني،ص125.

[31]في النحو العربي،247.

[32]ينظر:في النحو العربي،ص265،266،272،274/وينظر:نحو المعاني،ص140،141،142.

[33]نحو المعاني،ص142.

[34]ينظر:في النحو العربي،ص277،279،283.

[35]ينظر:في النحو العربي،ص284/نحو المعاني،ص136.

[36]ينظر:في النحو العربي،ص290،291،294.

[37]ينظر:نحو المعاني،ص136.

[38]ينظر:في النحو العربي،ص306،304،301.

[39]ينظر:نحو المعاني،ص146.

[40]نفس المرجع،ص146.